

المدرسة الطبيعية

Physiocrats (الفيزيوقراطية)

نشأة و تعريف المذهب الفيزيوقراطي:

نشأت أفكار المدرسة الفيزيوقراطية في فرنسا خلال حكم الملك لويس الخامس عشر، خصوصا بعد إصدار الطبيب الفرنسي فرانسوا كيناى كتابه بعنوان "الجدول الاقتصادي" سنة 1758 و كتاب آخر بعنوان "القانون الطبيعي" سنة 1865، وبشكل عام فإن هذا المذهب يعتقد أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية عامة وثابتة مثلها مثل القوانين الطبيعية والبيولوجية الأخرى التي تحكم الكون بأسره، لا دخل لأحد فيها.

مبادئ المذهب الفيزيوقراطي:

القانون الطبيعي:

● اعتبر الفيزوقراطيون أن الحياة الاقتصادية ظاهرة طبيعية تحكمها قوانين ثابتة بنفس منطق الظواهر الطبيعية، وينبغي البحث عنها بمنهجية علمية بعيدا عن الفلسفة والأخلاق والدين، وحيث أن الظاهرة الاقتصادية تحكمها قوانين طبيعية فيتعين على الدولة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي عكس ما نادى به التجاريون ذلك أن النظام الطبيعي هو نظام مثالي يحقق التوافق بين المصالح المتعددة في المجتمع. كما أن تدخل الدولة في الاقتصاد من شأنه أن يفسد المنظومة الاقتصادية الطبيعية أو يعرقل حركتها.

الثروة تحدد في الإنتاج الزراعي

● الثروة حسب فرانسوا كينييه تنتج في قطاع الإنتاج و ليس قطاع الخدمات (التجارة)، و هو الإنتاج الذي تتبلور نتيجته في شكل مادي ملموس و هو المجال الذي تنفرد الزراعة بتوفيره حيث يعتبرها القطاع الوحيد المنتج. فالثروة حسب الطبيعيين لا تكون حقيقية إلا إذا أمكن التصرف فيها أي استهلاكها دون افتقار لمصدرها و دون المساس بقدرة البلد على خلق مثلها أو أكثر منها.

مبادئ المذهب الفيزيوقراطي:

الناتج الصافي:

● اعتبر الطبيعيون أن قطاع الزراعة هو النشاط الوحيد الذي يمكن وصفه بالإنتاج، وهي النشاط القادر على خلق الناتج الصافي، و أن ما عدا ذلك هو مجرد تحويل عقيم لصور المادة. كما اعتبروا بالمقابل أن الصناعة و التجارة عبارة عن أعمال خدمائية غير منتجة وغير قادرة على الخلق وإعطاء قيمة جديدة و بالتالي الناتج الصافي. (انتقدوا في ذلك و لم يعتبروا الصناعات الاستخراجية منفعة صافية).

الرأس مال الزراعي:

كان فرانسوا كينييه من أوائل من تكلم على رأس المال في الفكر الاقتصادي من حيث كونه ثروة متراكمة من قبل يتعين وجوده قبل البدء في عملية الإنتاج و قد حدد له ثلاث أشكال أساسية:

- التسيبقات العقارية: الجزء من رأس المال الذي يخصص لاستصلاح الأرض الزراعية وتحسينها.
- التسيبقات الأولية: أدوات الإنتاج المعمرة التي تستخدم في أكثر من فترة إنتاجية كالمباني و الآلات
- التسيبقات السنوية: تتعلق برأس المال الذي يخصص للحصول على المواد الأولية اللازمة للإنتاج و المواد الغذائية اللازمة للعاملين في القطاع.

الجدول الاقتصادي:

- الجدول الاقتصادي يبين كيفية توزيع الناتج الصافي بين طبقات المجتمع حيث يصف كيفية انتقال هذا الناتج بين مختلف الطبقات و التي قسمها إلى:
- **الطبقة المنتجة:** تشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي من خلال الزراعة.
- **طبقة الملاك العقاريين:** هؤلاء ليسوا منتجين بالمعنى الحقيقي إلا أن الطبيعيين أعطوهم مكانة خاصة، نظرا لكونهم حلقة وسط بين طبقة المنتجين و الطبقة العقيمة.
- **الطبقة العقيمة:** و تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة و يدخل فيها العاملون في الصناعة و التجارة. و قد اعتبرها كيناي طبقة عقيمة انطلاقا من مفهومه للناتج الصافي حيث أنها لا تضيف أي إنتاج صافي كما هو الحال في قطاع الزراعة.

الحرية و الملكية الخاصة:

- لما كان النظام الطبيعي هو خير نظام ويحقق المصلحة العامة لذا يجب أن تترك له الحرية المطلقة فيسير كل شيء عفويًا وينمو الاقتصاد وتزدهر الحياة الاجتماعية. وقد قادهم ذلك إلى ما يلي:
- إبراز حق الملكية الفردية كحق أساسي لا بد منه لإنتاج الثروة، وضمان هذه الملكية هو سند النظام الاقتصادي.
- ربط الحرية بحق الملكية لأن الحرية جوهر النظام الطبيعي، يجب إذن ترك الحرية للرجل يسعى لتحقيق حاجاته بأقل كلفة، فيحقق بذلك كمال السلوك الاقتصادي وتتحقق بنفس الوقت مصلحة المجتمع.
- و الملكية في الفكر الطبيعي تنقسم إلى أنواع هي:
- الملكية الشخصية: حق الشخص في استغلال ملكاته الذهنية و العضلية و الحصول على مقابل إنتاجه (الحق في الحرية)
- الملكية المنقولة: حق الشخص في ملكية ثمرة عمله.
- الملكية العقارية: تتعلق خاصة بملكية الأراضي الزراعية

تقييم الفكر الطبيعي:

- أولاً: لا يمكن إنكار الإضافات الهامة التي قدمها كل من فرانسوا كيني و الطبيعيون عموماً للفكر الاقتصادي خصوصاً من خلال تأكيدهم على القانون الطبيعي و الحريات الاقتصادية كمحرك للاقتصاد إضافة للجدول الاقتصادي الذي وضعه كيني و الذي مثل نقلة نوعية في التحليل الاقتصادي من خلال ظهور فكرة النماذج الاقتصادية (الجدول).
- ثانياً: إلا أن الطبيعيين لم يسلموا من انتقادات المفكرين الاقتصاديين خصوصاً في الفترات اللاحقة مع تغير الظروف الاقتصادية للدولة و يمكن تحديدها في التالي:
- - بالرغم من إدعاء الطبيعيين الموضوعية في أبحاثهم غير أنهم لم يخفوا بعداً اجتماعياً و ذاتياً في نظرياتهم الاقتصادية، فمنتقديهم يعتقدون أن الطبيعيين عكفوا على إعطاء الزراعة أهمية كبيرة مقارنة بباقي الأنشطة الأخرى ليس لأنها النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد فقط بل السبب في ذلك هو رغبته في تبرير دخل للملاك العقاريين الذي يحصلون عليه دون عمل من جانبهم.
- - كما أن نظريتهم حول القيمة يشوبها الغموض والخطأ، فنظراً لكون الطبيعيين فشلوا في الوصول إلى فكرة أو معيار "المنفعة" في تعريف الثروة، فقد عجزوا عن تصور أن الصناعة أو التجارة (نشاط الطبقة العقيمة) يمكن أن يكونا منتجين كذلك، لأنهما وإن اقتصرنا على تحويل المواد إلا أنهما يضيفان منفعة جديدة تبرر اعتبارهما منتجين.
- - وفيما يتعلق بدور الطبيعة في النشاط الاقتصادي، فقد كان القياس يقتضي منهم معاملة الصناعات الإستخراجية معاملة الزراعة، حيث أن المناجم والمحاجر تعطي أيضاً أكثر مما تأخذ، ولكنهم عجزوا أيضاً عن إدراك هذه الحقيقة